بتكلفة 65 مليون دولار

التوقيع على اتفاقية تشغيل المنطقة الصناعية بعدن

عدن / نبيل الجنيد

تم بمحافظة عدن أمس التوقيع على اتفاقية تدشين وتشغيل المنطقة الصناعية بمنطقة العلم بين كل من وزارة التجارة والصناعة وشركة عدن لتطوير المناطق الصناعية.وقع الاتفاقية الدكتور/ سعد الدين بن طالب- وزير الصناعة والتجارة ومحافظ عدن المهندس وحيد علي رشيد ورئيس مجلس إدارة شركة عدن لتطوير المناطق الصناعية المهندس محمد علي العيسائي والبالغة تكلفتها 65 مليون دولار .

وعلى هامش حفل التوقيع اوضح وزير التجارة والصناعة أن مدينة عدن مؤهلة لأن تكون الأولى في الاقتصاد والحكم الرشيد وذلك من خلالها اعطائها وظيفتها الاقتصادية والسياسية التي وجدت عليها منذ القدم بين مدن العالم .

وقال: إن المنطقة الصناعية التي تم الاتفاق عليها سوف تحتوي على اكثر من (500) مصنع بمختلف الصناعات.مشيرا إلى انها ستقام على ارضية بمساحة مليوني كيلو متر مربع وبما من شأنه توفير فرص العمل التي أكثر من (15) ألف فرصة , لافتا إلى انه اذا اردنا التحدث عن الاقتصاد يجب ان تكون لغتنا بالأرقام التي بموجبها تنجز المصانع وتوفير الفرص العمل وجذب الاستثمار المحلي والخارجي .

وأكد ان الجميع أمام هم وطني ومسؤولية تجاه هذا الشعب الذي ينتظر معالجات حقيقية وأقامت الحكم الرشيد الذي نستطيع ان نوجده بنظام الدولة الاتحادية التي تضمن الشراكة الوطنية وإعطاء المواطن الحق بالعيش الكريم وبما يحفظ له وحدته الوطنية .

مشيرا إلى ضرورة الربط بين الفكر السياسي والبحوث الاقتصادية الهادفة الى البناء , بعيدا عن المصالح الشخصية الضيقة التي كانت تدار فيها البلاد في الـ20 عاما الماضية التي خربت من خلالها مدينة عدن التي كانت تنافس مدنا عالمية وسبقتها مدن اخرى كانت لم تذكر , مضيفا: إن من مساوئ الاتفاقيات السابقة التي ارتكبت بحق الاقتصاد الوطني صفقات بيع الغاز بأرخص الاثمان .

داعيا المستثمرين المحليين والدوليين للاتجاه والمشاركة في الاستثمار بمدينة عدن التي تؤكد عليها القيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس عبدربه منصور هادي خصوصاً وأن عدن سوف تكون بوابة اليمن الاقتصادي في المستقبل .

من جهته قال محافظ عدن المهندس وحيد رشيد: ان قيادة السلطة المحلية تعمل بكل ما بوسعها وبدعم من القيادة السياسية ممثلة برئيس الجمهورية رئيس الحوار الوطني المشير عبدربه منصور هادي على ان تأخذ عدن وظيفتها الاقتصادية العمل على تعزيز الاقتصاد الوطني للجمهورية اليمنية ككل.

مشيرا إلى أن المحافظة لديها العديد من المقومات والكوادر المؤهلة للعمل بكل تفان للارتقاء وإعادة مكانة عدن الاقتصادية والابتعاد عن الصراع السياسي الذي جعل الجميع يتصارع وسط المدن والشوارع دون التفكير في البناء والابتعاد عن لغة السلاح التي ينتهجها البعض ممن لا يرضيهم ما توصل اليه الحوار الوطني ومخرجاته التي تجلت من خلالها الحكمة اليمانية والجلوس على طاولة الحوار الذي اشتركت به كل القوى السياسية دون تمييز أو انحياز لحزب أو شخص وجماعة بعينها ، داعيا الجميع إلى الخروج بمساحة 500 ـــ 600 ألف كيلو متر عن مدينة عدن وسنجد ان هناك مساحات ومصانع بحجم وطن مشيدة وستشيد في المستقبل وستتسع لكل أبناء الوطن في حالة تم التفكير بمنطق اقتصادي لا بمنطق ولغة السلاح التي تجاوزها أبناء اليمن عبر المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وما توصل إليه الجميع من توافق وطني شامل.

وقال ان مدينة عدن التي كان يفكر البعض الخروج منها بسبب الممارسات والصراعات السياسية من قبل البعض , اليوم بعد التوافق الوطني حصل العكس وبدأت الانظار تتجه نحو عدن وكل المدن اليمنية الواعدة بالاستثمار على مستوى القطاعات الخدمية .

من جانبه قال مدير عام الشركة الوطنية للصناعات المحدودة وتطوير المناطق الصناعية: إن الاتفاقية تتضمن بناء وتشييد البنية التحتية للمنطقة الصناعية والتي تشمل شبكة الطرقات وخدمات الطاقة الكهربائية والمياه والصرف الصحي والاتصالات بمساحة 2 كيلو متر مربع وبتكلفة تقديرية تبلغ 65 مليون دولار.

وأشار إلى ان المنطقة الصناعية التي ستقام عليها الصناعات الغذائية والتعدينية والكهربائية والهندسية والغزل والنسيج ستوفر اكثر من 15 ألف فرصة عمل، لافتا إلى ان الشركة سوف توفر الطاقة التوليدية للكهرباء التي تحتاجها في تشغيل المصانع ومشروعات المناطق الصناعية التي تعد من أهم العوامل الأساسية لإقامة المشروعات وجذب الاستثمارات .

مشيرا الى ان 990 كيلو متراً سوف تشيد عليها البنى التحتية للمصانع وباقي المساحات سوف تكون مسطحات زراعية وحدائق ومواقف سيارات الأمر الذي سوف يعكس للمنطقة صورة جمالية

حضر توقيع الاتفاقية مدير عام المنطقة الحرة الدكتور عبدالجليل الشعيبي ومدير عام مكتب الصناعة والتجارة ووكيل وزارة الصناعة المساعد المهندس عبدالاله شيبان ورئيس الغرفة التجارية الصناعية محمد بامشموس وعدد من مدراء المكاتب التنفيذية.

رأي اقتصادي

د.أحمد إسماعيل البواب

أهمية مدن الانترنت اقتصادياً

تسعى عادة الدول المتقدمة والمتطورة والغنية إلى إنشاء مدن للانترنت وفي إطار رؤية دولها وحكوماتها الرامية إلى تحويل مدنها إلى مراكز محورية للاقتصاد المعرفي ومن خلال الاهتمام بالركائز الرئيسية والأساسية التي يقوم عليها بناء هذا الاقتصاد ومن أهمها التكنولوجيا والمعلوماتية المتطورة.

ويتم تأسيس مدن الانترنت لتكون قاعدة انطلاق لشركات التكنولوجيا والمعلومة الحديثة والتي تستهدف الأسواق القريبة من الكثافة السكانية والاستهلاكية والمعرفية، كما تمنح مدن الانترنت ميزات خاصة للشركات العاملة في المجال التكنولوجي والمعلوماتي والتجارة الالكترونية والإعلان عن الملكية الكاملة لمشاريعها والإعفاء الضريبي والجمركي وحرية تنقل رؤوس الأموال من أجل دعم صناعة المعرفة واستقطاب مزيد من الاستثمارات والمستثمرين ويعمل بمدن الانترنت المئات الشركات المتخصصة في تطوير البرمجيات وخدمات التجارة الالكترونية والمبيعات والتسويق والاستشارة كما تحتل مواقع متميزة بهذه المدن الشركات المتخصصة بشبكة الانترنت تليها الشركات المتخصصة في مجال الدعم التقني والمعلوماتي ومن ثم الشركات العاملة في مجال تطوير البرمجيات والاستشارات والموفرة لخدمات التطبيقات وذات الصلة بتقنية المعلومات والخدمات بالإضافة إلى أن الشركات العالمية والعاملة في المجال الالكتروني والتجارة الالكترونية تنتقل إلى مدن الانترنت التي تقوم بإنشائها الحكومات والدول بمناطقها الحرة وتجعل منها قاعدة هامة وأساسية لعملياتها واستثماراتها وممارسة كافة الأنشطة العملية والعلمية والمعرفية.

EmaiL ahmed al Pauap@hotmil.COM

سوق الالكترونيات يشهد تراجعا ومبيعات الشاشات المسطحة تزدهر

استطلاع /أمين الجرموزي

تشهد أسواق الالكترونيات في اليمن تراجعا في عمليات البيع والشراء , مما دفع العديد من التجار المستوردين للبضائع لاستيراد عينات ذات سعر رخيص وجودة أقل نظرا للوضع المالي الصعب الذي يمر به المواطنون.

وتتصدر بعض الالكترونيات في الأسواق المحلية الصدارة في الاستهلاك من قبل المواطنين ومنها الشاشات التلفزيونية والثلاجات والغسالات , نظرا لزيادة الاقبال المتزايد عليها وانخفاض التكلفة بالنسبة للشاشات التلفزيونية .

تشاؤم

يقول محمد العواضي- عامل فيمحل الكترونيات: إن الحركة في السوق تشهد تراجعا وخاصة هذه الأيام وذلك لصعوبة المعيشة عند الناس,الأمر الذي أدى إلى تقلص أعداد الزبائن والإقبال على شراء الالكترونيات .

ويرى أن الأنواع الرخيصة للالكترونيات أكثر طلبا في السوق وخاصة ذات الأسعار المناسبة بمختلف مسميات الشركات، ويتم تصدير البضائع بالتنسيق مع وكلاء للشركات متواجدين في اليمن أو عن طريق تجار الجملة , ويشير إلى أن الثلاجات والغسالات أكثر الأنواع مبيعا حاليا.

أنفراج

ويؤكد أحمد السوداني - صاحب محل الكترونيات- أن الوضع بعد نجاح الحوار بدا في التحسن مقارنة بالسابق الذي شهد ركودا في البيع والشراء ,وزادت طلبات المواطنين في الفترة الاخيرة على الشاشات التلفزيونية نظرا لأنخفاض اسعارها بنسبة 10 % وبمواصفات حديثة ونفس الجودة ,ويقول: مثلا التلفزيون نوع 24بوصة يكلف سعره حاليا 32 ألفا بمواصفات حديثة وبنفس الجودة بينما كان سعره في السابق فوق 40 ألفا وهذا مازاد عملية البيع للشاشات .

ويشير إلى ان أكثر ما يتواجد في السوق من الكترونيات هو من صنع الصين بنسبة 90 % وذلك لتوجه معظم التجار إلى المنتجات الصينية واستيراد الأنواع الرخيصة وبمواصفات حديثة لما لها من قبول في الشارع اليمني وخاصة الطبقة البسيطة من الشعب .

ركود اقتصادي

أما مصطفى الوهباني- مهندس أجهزة الكترونية - يرى أن الوضع راكد اقتصاديا بسبب وضع البلاد السياسي وتدهور المعيشة عند المواطنين مما قلل من حركة السوق الالكترونية في الاستيراد والتصدير, ويشير إلى أن الخازنات الكهربائية للالكترونيات هي الأكثر بيعا نظرا للانطفاءات المتكررة للكهرباء التي تؤدي إلى تلف بعض الأجهزة الالكترونية .

آمال معلقة

وأوضح سامي الدبعي-تاجرالكترونيات- أن الحركة التجارية يسودها الركود , ويقول: إن هذه الفترة أسوأ فترة منذ أن عرفت البيع والشراء وتعتبر الأجهزة المنزلية بالذات الغسالات والثلاجات وأيضا الشاشات التلفزيونية المسطحة الأكثر بيعا والتي لاقت رواجا واسعا خلال هذه الايام.

إحصاءات

وبحسب الجهاز المركزي للإحصاء فقد بلغ حجم واردات اليمن في الآونة الأخيرة للثلاجات ملياراً و718 ألف ريال وتليها الكاميرات وأجهزة التصوير بمبلغ 75 مليون ريال, بينما كان حجم الواردات للغسالات 3مليارات و400 مليون ريال وأما التلفزيونات والأجهزة الإذاعية بلغت مليارين و802 مليون ريال .

وضع آخر

ويقول صادق نعمان -صاحب بسطة: إن الوضع لدى أصحاب البسطات على الشوارع متحسن مقارنة بأصحاب المحلات وذلك لاقتناعهم بالربح القليل , ويرى أنهم يعتمدون على المنتجات الصينية بشكل أساسي وذلك لاكتساحها الاسواق اليمنية وتوفيرها بضائع الكترونية للبساطين بأسعار رخيصة تلبي احتياجات عامة الناس من الطبقة البسيطة وهذا سر تهاتف البعض إلينا .

بداية غير موفقة

ويشير ابراهيم البعداني- مالك محل الكترونيات إلى أنه منذ بداية العام 2014م والسوق راكد والسبب خوف الناس وتوجسهم من الاحداث الحاصلة.

ويقول: إن الامان واستقرار العملة بالنسبة لنا كتجار هو ما نأمله في المرحلة المقبلة , مشيرا إلى أن البيع يعتمد بالنسبة للالكترونيات على المواسم ففي وقت الصيف يكون الاقبال على الثلاجات وشهر رمضان التلفزيونات والرسيفرات وهكذا يستمر الحال .

إفراغ 794 حاوية بضائع متنوعة بميناء عدن

عدن / سبأ

أفرغت بأرصفة المعلا بميناء عدن أمس سفينتا الحاويات الألمانية والسنغافورية 794 حاوية بضائع واردات متنوعة للاستهلاك المحلي ومعدات فنية خاصة بالمشاريع الخدماتية والتنموية ومؤسستي الكهرباء والمياه بالمحافظة .

وذكرت إحصائية النشاط الملاحي اليومي لميناء عدن لـ (سبأ) أن خمس سفن أخرى أفرغت 137 ألف طن من مواد البناء من الأخشاب والحديد والاسمنت مخصصة لتنفيذ مشاريع في عدد من محافظات الجمهورية .

وبينت الإحصائية أنه تم إفراغ 54 ألف طن من السكر والأرز و34 ألف طن من القمح الاسترالي وألفين و117 رأسا من الماشية إلى الأسواق المحلية لتلبية احتياجات المواطنين من اللحوم بعد إخضاعها للفحص البيطري .

غداً .. مناقشة مشروع إنتاج الوقود الحيوي في ورشة عمل بصنعاء

الثورة/ خليل المعلمي

تنظم الهيئة العامة لحماية البيئة بالتعاون مع شركة تهامة لإنتاج الوقود الحيوي غداً الاثنين ورشة العمل الخاصة لمناقشة مشروع إنتاج الوقود الحيوي من شجرتي "الهاهوبا والجاتروفا".

وفي تصريح لـ(الثورة) أوضح المهندس أنور الحميري وكيل الهيئة العامة لحماية البيئة أن الورشة تهدف إلى مناقشة الدراسة الخاصة بإنتاج الوقود الحيوي من شجرتي "الهاهوبا والجاتروفا" وذلك بمشاركة عدد من الباحثين والمختصين في عدد من الجهات العلمية والأكاديمية والتنفيذية.

وأشار إلى أن الغاز الحيوي الناتج من هاتين الشجرتين يعتبر صديق للبيئة، فقد أثبت العلماء أن ثاني أكسيد الكربون الناتج عن احتراق هذا الغاز يمثل خمس الكمية التي تطلق عند احتراق المواد النفطية والبترولية.. كما تبلغ نسبة الزيت في البذور 40-35 % وفق موسم النضج وتصل نسبة الدهون المشبعة إلى 20% وغير المشبعة 79% ولا يستخدم الزيت في الاستخدام الآدمي ولكنه يستعمل في إنتاج الزيت الحيوي كوقود وذلك لاشتعاله دون انبعاث أبخرة ملوثة للبيئة لذا يطلق عليه الزيت الصديق للبيئة كما يستخدم للإضاءة وعدة أغراض صناعية أخرى.

وأضاف: إن هذه الأشجار تنتشر على نطاق واسع في كثير من بلدان أميركا الشمالية والجنوبية وتتميز بتحمل الظروف المناخية الصحراوية وتتحمل الجفاف، ومنتجاتها تدخل في كثير من الصناعات الجديدة.